S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL
S/PV.2485
25 October 1983
ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثمانين بعد الألفين والاربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس :	السيد صلاح	(الاردن)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد اوليانداروف
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد أكاكبو
	زائير	السيد تشاماللا نجي لا مولي
	زمبابوى	السيد ماشينغادزى
	الصين	السيد لينغ كنغ
	غيانا	السيد سينكلير

../..

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الطلقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطلقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

فرنسا	السيد دى لا بارى دى نانتوى
مالطة	السيد غاوتشي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
نيكاراغوا	السيد تينوكو فونيسيكا
هولندا	السيد ميسمان
الولايات المتحدة الامريكية	السيدة كيركباتريك

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/16048)

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/16051)

تقرير آخر للأمين العام يتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا (S/15943)

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين والاربعمائة بشأن هذا البند ، أدعو ممثل السنغال الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد كامارا (السنغال) المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين والاربعمائة ، أدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ووفد المجلس الى أن يشغلوا المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد لوساكا (زامبيا) رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وأعضاء الوفد المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين والاربعمائة أدعو السيد بيتر مويشيهانجي الى أن يشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد بيتر مويشيها نجي (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)) المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس : بناء على المقررات المتخذة في جلسات سابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي اثيوبيا ، وانغولا ، وبوتسوانا ، وتونس ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وسرى لانكا ، وسيراليون ، وفنزويلا ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، وكينيا ، والمكسيك ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد ولدى (اثيوبيا) والسيد فيغوريدو (انغولا) والسيد لوغويلا (بوتسوانا) والسيد سليم (تونس) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد فان فيل (جمهورية المانيا الاتحادية) والسيد روميا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) والسيد كوندا (زامبيا) والسيد فونسيكا (سرى لانكا) والسيد كوروما (سيراليون) والسيد مارتيني أوردانيتا (فنزويلا) والسيد بيليتييه (كندا) والسيد روا كورى (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد وابوجي (كينيا) والسيد مونيوز ليدو (المكسيك) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) والسيد فافورا (نيجيريا) والسيد كريشنان (الهند) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني قد تلقيت رسالة من ممثل تشيكوسلوفاكيا يرجو فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس.

ووفقا لما جرت عليه الممارسة ، أقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، ووفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

بما أنه ليس هناك من اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد كولاوتش (تشيكوسلوفاكيا) المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ من ممثلي توغو وزائير وزمبابوى وفيما يلي نصها :

" نحن أعضاء مجلس الأمن الموقعين أدناه ، يشرفنا أن يقوم مجلس الأمن خلال نظره في البند المعنون " الحالة في ناميبيا " ، بتوجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى السيد جونستون ه٠ ماكاتيني ممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا " ٠

وقد نشرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/16064 .

اذا لم يكن هناك من اعتراض فاني سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى السيد ماكاتيني بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ٠

بما أنه ليس هنالك من اعتراض ، فقد تقرر ذلك ٠

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج بجدول الأعمال ٠

المتكلم الأول هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه ٠

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على ترؤسكم لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر ٠ وان وفد بلادى لأكثر سعادة واعتزازا باعتباركم تمثلون بلدا شقيقا تربطه بشعبنا أواصر الأخوة ، وباعتباركم جزءا من الوطن العربي الكبير ٠ وانني واثق ، لما أعرفه فيكم شخصيا من خصال ومن مقدرة ومن خبرة ودراية ، انكم ستتمكنون من ادارة أعمال هذا المجلس الى أفضل النتائج رغم صعوبة الظروف التي تواجهنا ٠

كما لا يفوتني أن أعبّر أيضا عن تقدير وفد بلادى لصديقنا السيد سينكلير سفير غيانا على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال هذا المجلس خلال الشهر المنصرم ٠

مرة أخرى يعود مجلس الأمن للانعقاد لمناقشة قضية ناميبيا ؛ هذه القضية التي سبق أن عقد المجلس بشأنها عشرات الجلسات ، وناقشتها الجمعية العامة في جميع دوراتها

العادية منذ الدورة الأولى في عام ١٩٤٦ . كما خصصت لها دورتان استثنائيتان ودورة استثنائية طارئة . وقد صدرت بشأن هذه القضية مئات من القرارات في كل المحافل الدولية . وقد باتت المسألة معروفة بجميع تفاصيلها ، الأمر الذي يجعلني في حل من أن أخوض في تفاصيلها ، بل سأكتفي بذكر عدة ملاحظات حول الوضع السائد في ناميبيا والأسباب التي عرقلت استقلالها الى هذا الوقت .

لقد انقضى سبعة عشر عاما تقريبا منذ صدور قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، الذى أنهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . ولقد أكد مجلس الأمن ذلك بقراره ٢٦٤ (١٩٦٩) ، الذى اعترف فيه بانهاء الانتداب وناشد نظام بريتوريا العنصرى سحب قواته فورا من الاقليم . ولكن النظام العنصرى تجاهل قرار الجمعية العامة ولم يستجب لقرار مجلس الأمن واستمر في تحديه لارادة المجتمع الدولي . ولقد قام مجلس الأمن منذ أكثر من خمس سنوات باتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وقد كانت أغلبية دول العالم في ذلك الوقت متفائلة بقرب استقلال ناميبيا على أساس أن خطة الأمم المتحدة موضوعة من قبل فريق الاتصال الغربي وهو يضم خمس دول تحتفظ جميعها بعلاقات صداقة قوية مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وبالتالي يمكنها الضغط عليه لكي ينصاع لارادة المجتمع الدولي . ولكن تجربة الخمس سنوات الماضية خيبت ظن المجتمع الدولي وها نحن ما زلنا نرى الشعب الناميبي يرزح تحت الاستعمار ويعاني من سياسة الفصل العنصرى وينكر عليه حقه في تقرير المصير .

ان غالبية دول العالم تدرك منذ سنوات عديدة أهداف النظام العنصرى في جنوب افريقيا وأساليب التسويف والمماطلة التي يتبعها من اجل اطالة فترة احتلاله لناميبيا وفرض حكومة عميلة على شعبها ، ومع ذلك فان بعض الدول الغربية وقفت باستمرار ضد أى اجراء يحاول مجلس الأمن اتخاذه طبقا للفصل السابع من الميثاق لارغام النظام العنصرى على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة والانسحاب من ناميبيا . ولا شك أننا جميعا مازلنا نتذكر نتيجة اجتماعات المجلس في نيسان/ابريل ١٩٨١ ، حيث استعملت ثلاث دول أعضاء في فريق الاتصال الغربي حق النقض ضد مشاريع القرارات المعروضة على المجلس بشأن قضية ناميبيا . ولقد تأكد أن فريق الاتصال الغربي ليس جادا في التزامه بمساعدة الأمم المتحدة في التوصل الى حل لمسألة ناميبيا ، فهو لم يمارس حتى الآن أى ضغط يذكر على جنوب افريقيا ، ومن الواضح أن حرصه على استمرار الأرباح الطائلة التي يحصل عليها بواسطة شركاته العاملة في ناميبيا أكثر من حرصه على استقلال ناميبيا نفسها ، فهو ما زال يشجع شركاته على الاستثمار في ناميبيا

وجنوب افريقيا رغم القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والداعية الى عدم التعامل مع نظام الفصل العنصرى ، ويوجد الآن في ناميبيا ١٩٠ شركة تابعة لدول فريق الاتصال الغربي . ويلقى نظام الفصل العنصرى الدعم المالي من المؤسسات المالية والمصارف التابعة للدول الغربية ، أو التي للدول الغربية نفوذ فيها ، وقد تجاوزت القروض التي قدمتها لنظام الفصل العنصرى خلال الفترة من ١٩٧٩ الى منتصف ١٩٨٢ حوالي ٢٧٥٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة وهي تغطي النفقات العسكرية السنوية لجنوب افريقيا في ناميبيا .

وفي المجال العسكرى ، وبالرغم من انقضاء فترة طويلة على صدور قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، بشأن حظر الأسلحة على جنوب افريقيا ، فان هذا الحظر لم ينفذ تنفيذا دقيقا وقد تمكن النظام العنصرى من الحصول على كميات هائلة من الأسلحة بفعل تواطؤ الكيان الصهيوني وبعض الدول الغربية معه . كما تمكن النظام العنصرى بفضل مساعدة هذه الدول ، أو بعض منها ، في مجال التقنية العسكرية من تطوير صناعاته العسكرية ، وأصبح تقريبا مكتفيا ذاتيا في أغلب المعدات العسكرية الأساسية ، وتمكن بالتالي من تعزيز قدرته العسكرية واستمرار احتلاله لناميبيا وتكثيف اعتداءاته البربرية على الدول المجاورة وانتهاك سيادتها وزعزعة الاستقرار فيها ، سواء بواسطة قواته النظامية او عن طريق عصابات المرتزقة التي شكلها خصيصا لهذا الغرض .

وتشير التقارير الموثوق بها الى أن جنوب افريقيا تحتفظ بما يزيد على مائة ألف جندى في ناميبيا موزعين على ٤٠ قاعدة عسكرية . ويذكر تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بأن "هناك ما يقدر بـ ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ من المرتزقة ومعظمهم من الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا واستراليا وشيلي واسرائيل ، يحاربون الى جانب قوات جنوب افريقيا في الحملة الرامية الى سحق كفاح ناميبيا من اجل التحرير" .

ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا متشبث باحتلاله لناميبيا لانه يلقى تأييدا مطلقا من بعض الدول الغربية التي ترى فيه حليفا وحارسا لصالحها في الجنوب الافريقي ، ولأنه

يجد الدعم من جانب نظام عنصرى آخر هو الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة . ان أوجه التشابه بين النظامين وتطابق طبيعتهما العدوانية لا تخفى على أحد ، فالنظام العنصرى في جنوب افريقيا ينكر على الأغلبية السوداء حقوقها الأساسية وينكر على الشعب الناميبي حقه في تقرير المصير والاستقلال ، والنظام العنصرى الصهيوني ينكر على الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة . ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا يحتل ناميبيا وجزءا من اراضي أنغولا ، والكيان العنصرى الصهيوني يحتل فلسطين وأراضي عدد من الدول العربية المجاورة . وكما أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا ربط انسحابه من ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وهي قوات موجودة بصورة شرعية ووجودها لا يخص سوى حكومتي كوبا وانغولا وحدهما ، فان الكيان العنصرى الصهيوني ربط انسحابه من لبنان بانسحاب القوات العربية الموجودة بصورة شرعية ووجودها لا يهم سوى الحكومة اللبنانية والأطراف العربية المعنية . وكما تستخدم جنوب افريقيا عصابات سافمبي لضرب وحدة أنغولا ، يستعمل الكيان الصهيوني عصابات سعد حداد لتقسيم لبنان .

كما أن كلا النظامين يقومان باعتداءات متكررة على الدول المجاورة بحجة ملاحقة أعضاء حركات التحرير الذين يسمونهم باطلا بالارهابيين .

لقد ذكر الأمين العام في تقريره المعروض على المجلس مايلي :

"اننا لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ النهاية في مجال طرائق تنفيذ القرار (٤٣٥) (١٩٧٨) . على أن موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا" . (S/15943 ، الفقرتان ٢٤ و ٢٥)

ان محاولة ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ليست سوى مناورة تسويفية خلقتها جنوب افريقيا بالتعاون مع الادارة الامريكية من أجل تأخير تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وقصد استنزاف ثروات الاقليم الى أقصى وقت ممكن واتاحة مزيد من

الوقت للكيان العنصرى لعله يتمكن من خلق عناصر عميلة يسلم لها حكم البلاد ، وقد أدينت هذه المناورة في المحافل الدولية عدة مرات باعتبارها عنصرا دخيلا على قرار مجلس الأمـــن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان القوات الكوبية قد جاءت بناء على طلب حكومة انغولا الشرعية من أجل صد العدوان والغزو اللذين قامت بهما جنوب افريقيا عشية حصول البلاد على الاستقلال ، وما كانت القوات الكوبية لتبقى الى هذا الوقت لولا الاعتداءات العنصرية المتكررة على أنغولا وانتهاكها المستمر لسيادتها واستمرار احتلالها لجزء من أراضيها واستعمالها لعصابات الـ " يونيتا " لتقويض وحدة البلاد في محاولة يائسة لقلب نظام الحكومة الشرعية في انغولا .

ان أى مراقب محايد للأحداث يدرك النوايا الحقيقية لبريتوريا من وراء الحاحها على ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية . ان تلك النوايا السيئة واضحة ، فهي في حالة عدم الاستجابة لشروطها غير المنطقية وغير المقبولة من قبل المجتمع الدولي بأسره ، تكون قد أوجدت لنفسها مبررا لاستمرار احتلالها لناميبيا وعرقلة استقلالها ، وفي حالة خضوع المجتمع الدولي لشروطها تكون قد كسبت أيضا ، اذ أن الطريق سيفتح أمام قواتها لتتجه نحو عاصمة انغولا وقلب نظام الحكم فيها .

واذا لم تكن هذه هي نوايا النظام العنصرى فانه لا مبرر على الاطلاق لمطالبه . اذ أن جنوب افريقيا عندما تنسحب من ناميبيا ستكون على بعد مئات الأميال من الحدود الأنغولية ولن يشكل وجود القوات الكوبية في انغولا أى مصدر لازعاجها أو تهديد لأمنها .

ان الأمر فيما يتعلق باستقلال ناميبيا أصبح واضحا . فالمجتمع الدولي يواجه تحديا صارخا من قبل نظام بريتوريا العنصرى . ولقد حان الوقت أن ينفذ مجلس الأمن الوعد الذى قطعه على نفسه منذ خمس سنوات تقريبا في القرار ٤٣٩ (١٩٧٨) حيث حذر نظام بريتوريا بأنه اذا لم يتعاون في تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) فسيضطر الى :

" . . . ان يجتمع على الفور لاتخاذ الاجراءات اللازمة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع منه ، حتى يضمن امتثال جنوب افريقيا للقرارين الآنفي الذكر " (القرار ٤٣٩ (١٩٧٨) ، الفقرة ٦)

ان الوضع في ناميبيا يزداد تأزما كل يوم ، فعمليات القهر والاضطهاد والاعتقالات والاغتيالات ماتزال من الممارسات اليومية التي يقوم بها النظام العنصرى ضد المواطنين السود في ناميبيا . كما كشف هذا النظام مناوراته الشريرة داخل ناميبيا في محاولة يائسة لتجاوز منظمة سوابو بوصفها الممثل الشرعي والوحيد والأصيل للشعب الناميبي ، حيث زاد من ملاحقته لأعضائها وهو يحاول بشتى الوسائل خلق حكومة عميلة في الاقليم .

ان الوضع في الجنوب الافريقي يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلام الدوليين بفعل الوضع المتدهور في ناميبيا . وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل ضمان الاستقلال

السريع لناميبيا وفقا لقرارات الامم المتحدة ، وخاصة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وان بلادى تعتقد أن استقلال ناميبيا لا يمكن أن يتم الا على الأسس التالية : أولا ، الدعم الكامل واللامحدود من قبل جميع الدول للجهود التي يبذلها ، مشكورا ، الأمين العام للامم المتحدة لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ؛ ثانيا ، التأكيد على أن الطرفين الأساسيين في النزاع هما منظمة سوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا الذى يناضل من أجل استقلال الاقليم ، ونظام بريتوريا العنصرى الذى يحتل الاقليم بصورة غير شرعية ، ثالثا ، دعم الكفاح المسلح الذى تخوضه سوابو لزيادة الضغط على النظام العنصرى حتى يرضخ لارادة المجتمع الدولي وينسحب من ناميبيا ؛ رابعا ، وضع جدول زمني محدد من أجل التنفيذ الحازم والسريع لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تعديل وبما يضمن الاستقلال الكامل لناميبيا وسيادة الشعب الناميبي ، بقيادة سوابو ، على كامل أراضيه ، بما فيها خليج والفس ، وكل الجزر المقابلة للساحل الناميبي ؛ خامسا ، ان فرض عقوبات الزامية وفقا للفصل السابع من الميثاق من شأنه أن يرغم النظام العنصرى على سحب ادارته من ناميبيا ويعزز هيبة الامم المتحدة .

ان وفد بلادى يأمل مخلصا أن تكلل جهود مجلس الأمن بالنجاح ويتمكن الشعب الناميبي من الحصول على حقه في تقرير مصيره واستقلاله . كما يود وفد بلادى هنا أن يحذر من المناورات التي تلجأ اليها جنوب افريقيا وحلفاؤها تحت شعار الحل السلمي ، وهي في الواقع لا تهدف الا الى تجاوز حركة التحرير الحقيقية ، سوابو ، وفرض حل مشبوه تكون نتيجته النهائية حكومة عميلة ترعى مصالح الدول الامبريالية وتكون تابعة لها .

في الختام أود أن أؤكد دعم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية اللامحدود للشعب الناميبي في كفاحه العادل بقيادة سوابو من أجل تقرير المصير والاستقلال . وسنستمر في تقديم كل المساعدات المعنوية والمادية لهذا الشعب البطل وشعب جنوب افريقيا الى أن يتمكنا من تحقيق الاستقلال والقضاء التام على العنصرية في الجنوب الافريقي . كما نؤكد تضامننا مع دول المواجهة أمام الاعتداءات المتكررة التي يشنها النظام العنصرى ضدها . واننا ندين تلك الاعتداءات كما ندين سياسة جنوب افريقيا لاستمرارها في احتلال ناميبيا واحتلال جزء من أراضي أنغولا .

ان الدول الخمس الأعضاء في فريق الاتصال تتحمل مسؤولية كبيرة فيما يخص استقلال ناميبيا . ان الذين نراهم يرسلون قواتهم هنا وهناك لاحتلال الجزر وقلب الأنظمة وضرب الشعوب ، كان الأحرى بهم أن يرسلوا مثل هذه القوات لتطبيق الفصل السابع من الميثاق والعمل على استقلال ناميبيا . واننا في الوقت الذي نناقش فيه في مجلس الأمن هذه القضية الهامة ، قضية تصفية الاستعمار في ناميبيا ، نرى أن دولة أخرى أصبحت خاضعة للاستعمار وتم غزوها في هذا الصباح لاعادة استعمارها من جديد . وان على مجلس الأمن ان يؤكد وجوده وان يؤكد قدرته كأداة من أجل تحقيق السلام والأمن ، ومن أجل المحافظة على استقلال الشعوب .

وأود قبل أن أختم كلمتي أن أشيد بجهود السيد السفير بول لوساكا ، ممثل زامبيا ، وكذلك بجهود الأمين العام للامم المتحدة ، من أجل تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا .

الرئيس : أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمة الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل فنزويلا . أدعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس والى الادلاء بكلمته .

السيد مارتيني أوردانيتا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أعرب لكم ، نيابة عن وفد فنزويلا ، عن سعادتنا لرؤيتكم تترأسون أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر وخلال هذه الدورة البالغة الأهمية . ان سجلكم الدبلوماسي المتميز سيكون ضمانا لقدرتكم على قيادة المجلس الى تحقيق أهدافه المنشودة .

ويود وفد بلادي أيضا أن يعرب للسيد السفير نويل سينكير عن أخلص تهانينا على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي .

ان وفد فنزويلا يشكركم ويشكر جميع أعضاء المجلس لاعطائنا هذه الفرصة للاشتراك في هذه المناقشة التي تتميز بأهمية استثنائية .

مرة أخرى يجتمع مجلس الأمن لينظر في مسألة ناميبيا . ان الامم المتحدة تلتزم بتحقيق استقلال ناميبيا ليس فقط تنفيذا للقرار ١٥١٤ (د-١٥) الخاص بمنح الاستقلال

للبلدان والشعوب المستعمرة ، ولكن أيضا تنفيذا للخطة - المعروفة باسم خطة الامم المتحدة - الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومن ٢٣ ايار/مايو الى ١ حزيران/يونيه من هذا العام اجتمع مجلس الأمن ليستأنف نظره في الحالة في ناميبيا . وفي تلك المناسبة أكد اشتراك وزراء خارجية عدد كبير من البلدان في اجتماعات المجلس الأهمية والضرورة العاجلة للتوصل الى حل يمكّن شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال على الفور .

وفي ٣١ ايار/مايو اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) الذى حثّ فيه جنوب افريقيا على الالتزام بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والامتثال له والتعاون دون ابطاء مع الأمين العام بغية تنفيذه ، لأنه الأساس الوحيد السليم لحل تفاوضي لمشكلة ناميبيا .

ووفقا للفقرة ٤ من منطوق قرار مجلس الأمن ٥٣٢ (١٩٨٣) فقد عقد الأمين العام مشاورات مع الأطراف المعنية بمسألة ناميبيا ، وطرح نتائج هذه المشاورات في تقريره الى مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/15943 المؤرخة في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ .

ويود وفد فنزويلا ان يغتنم هذه الفرصه ليهنئ الأمين العام على جهوده التي يبذلها وفقا للقرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و٤٣٩ (١٩٧٨) ، و٥٣٢ (١٩٨٣) . ونود في نفس الوقت ان نذكر مايلي :

أولا ، يسرنا ، كما اكد الامين العام ، انه قد امكن حل بعض المشاكل المعلقة مثل نظام الانتخابات ومسألة فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتشكيله . وهذا تقدم يقربنا كثيرا من الحل النهائي وطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)

ثانيا ، يساورنا قلق بالغ ازاء محاولة جنوب افريقيا الاستمرار في فرض شروط مسبقة للتنفيذ السريع والفعال للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، واقحام مسألة وجود القوات الكوبية في انغولا ، وهي مسألة لا يمكن حلها الا في اطارها الصحيح بمعرفة الدول المعنية مباشرة متصرفة في اطار حقوقها السيادية ، كما اوضح الأمين العام في تقريره (S/15943) . ونحن نرفض هذه المحاولات التي تبذلها سلطات بريتوريا ونعتبرها غير مقبولة في اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ثالثا ، اننا نأسف لانه لم يمكن التوصل الى التزام بوقف اطلاق النار رغم ما اعلنته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من استعدادها لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا ، وهو مطلب ضرورى لاجراء انتخابات في ناميبيا بغية تشكيل الجمعية التشريعية في جو من السلم والهدوء . وعلى العكس ، فان عدوان جنوب افريقيا على البلدان المجاورة قد تصاعد في الاشهر الماضية ، وتجلى ذلك في زيادة اعمال زعزعة الاستقرار الموجهة الى النظم الديمقراطية في المنطقة . وقد خلق هذا حالة بالغة الخطورة تثير التساؤل بشأن النوايا الحسنة المزعومة لنظام بريتوريا العنصرى .

أخيرا ، نود ان نقول اننا نشاطر الأمين العام في تفاؤله عندما اكد :

" اننا لم نكن قط اقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ." (S/15943 ، ص ٧)

وبالمثل ، فاننا نكرر عزمنا الاكيد والحاسم للاسهام في استقلال ناميبيا والتعاون مع الشعب الناميبي عن طريق (سوابو) ، ممثله الشرعي والوحيد ، بكل الوسائل الممكنة في النضال من اجل الاستقلال والحرية وانشاء دولة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان . ان وجود مثل هذه الدولة ونفوذها لا يعتبران مطلوبين للقارة الافريقية وحدها ولكن ايضا للمجتمع الدولي بأسره.

ولهذا فاننا ندين نظرية الربط التي يتمسك بها نظام جنوب افريقيا ، الذى يحاول ربط استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة لا صلة لها بالموضوع وهي قضايا خارجة عن اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نحث أعضاء مجلس الأمن على تقديم تأييدهم حتي يصبح عام ١٩٨٤ عام استقلال ناميبيا ، وبهذا يتوج بالنجاح هذا الجهد الطويل الذى بذله المجتمع الدولي باسره.

الرئيس : اشكر ممثل فنزويلا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل فرنسا واعطيه الكلمة .

السيد دى لاباري دى نانتوي (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

منذ خمسة اشهر اعتمد مجلس الأمن بالاجماع قراره ٥٣٢ (١٩٨٣) الذى يقرر :

" تفويض الأمين العام في اجراء مشاورات مع الاطراف في وقف اطلاق النار المقترح ، بهدف ضمان التنفيذ المعجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)".

وفي البداية اود ان أشيد بالأمين العام ، الذى اضطلع بشجاعة بمهمة صعبة. ويلاحظ وفدى في تقريره المؤرخ ٢٩ آب/اغسطس ثلاث نقاط بصفة خاصة .

فأولا ، اننا نلاحظ توفر النوايا الحسنة وروح التوفيق لدى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وبصفة خاصة عندما جدد السيد سام نجوما تأكيده بأن منظمته مستعدة من حيث المبدأ لقبول التمثيل النسبي ونظام الدائرة الانتخابية التي يمثلها عضو واحد .

وأود ان ارحب هنا بهذا المسلك المسؤول من جانب قادة (سوابو) فهم رغم الاحباطات المتكررة في المفاوضات التي بدت بلا نهاية رغم اشتداد القتال ، قد احتفظوا بسياسة معتدلة دائما .

ثانيا ، نلاحظ بارتياح انه اثناء زيارة الأمين العام لكيب تاون ، امكن تسوية المشكلات التي كانت معلقة بشأن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأشير بهذا الى تشكيل ووضع فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، ومسألة الحياد . ويود وفدى ، باسم ذلك الحياد ، ان يثني على حكومة بريتوريا لتلك التحركات التى قامت بها في آب/اغسطس الاخير ، والتي تعد ايجابية وان كانت قد جاءت متأخرة . وقد وصف هذا التقدم الذى تحقق بوضوح ودقة في تقرير الامين العام ، وقد ادى الى نتائج هامة . وقد تم التوصل الآن الى اتفاق بشأن كل طرائق تنفيذ خطة الامم المتحدة للتسوية في ناميبيا . وهذا يعني ان جنوب افريقيا لا تستطيع أن تعيد فتح الموضوع الآن . لقد سوى كل شئ بالكامل فيما يتعلق بشروط تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولم يبق امام جنوب افريقيا الآن الا ان تعلن لممثل الأمين العام عن اختيارها للنظام الانتخابي . وفي رأى الوفد الفرنسي قد يكون من الافضل ، ولو لأسباب عملية فقط ، ان يتم هذا الاعلان في اقرب وقت ممكن .

ملاحظتي الاخيرة والاكثر اهمية على التقرير هي ان الامين العام لم يتمكن الا من الخروج بتأكيد جديد من بريتوريا ، يخلو من اية تنازلات ، بتمسكها بربطها غير المقبول بين تسوية المسألة الناميبية وانسحاب القوات الكوبية من انغولا . وفي ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ، استمعنا الى ممثل جنوب افريقيا يكرر بعبارات تنم عن التصلب الاعراب عن اراء حكومته بشأن هذا الموضوع.

(السيد دي لاباري دي نانتوي، فرنسا)

ان موقف فرنسا بشأن مسألة "الربط" معروف جيدا هنا . وقد حدد هذا الموقف تماما وزير خارجية فرنسا ،السيد كلود شيسون ، في المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي من اجل الاستقلال ، الذى عقد في باريس في نيسان/ أبريل الماضي .

ان موقفنا لم يتغيّر ولن يتغيّر ، ويمكن ايجازه بما يلي : لا يمكن اعاقة استقلال ناميبيا والحيلولة دون تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) بسبب اعتبارات خارجية . وهذان قراران يفيان بغرضهما . ولا بد من تنفيذهما على الوجه الكامل كما اتخذا دون شروط مسبقة . وان فرنسا ملتزمة تماما بهذا الموقف داخل فريق الاتصال .

ان المجتمع الدولي بأسره يدين الآن ما يسمّى " بالربط " . والسؤال الذى يبرز اليوم كما يبدو لي هو : هل يؤدى اصرار جنوب افريقيا على طلبها الى الاعتقاد بأن وقت التفاوض قد انقضى وبأنه لم يعد هناك أى أمل في التسوية السلمية ؟

وقد سألنا أيضا أنفسنا هذا السؤال عند التفكير في ضحايا ذلك الصراع المتطاول الذى لا تبدو له نهاية . واني أشير هنا الى الشعب الناميبي بأكمله الذى ، كما ذكر الأمين العام ، منذ وقت طويل

" . . . يعاني . . . من حرمانه من تطلعاته المشروعة الى تقرير مصير واستقلال حقيقيين " . (S/15943 ، الفقرة ٢٦)

وأفكّر أيضا في بلدان خط المواجهة ، ولا سيما انغولا ، التي لم تشهد السلم منذ أن نالت استقلالها وهي دائما ضحية الغارات المميتة والتدمير الكبير وحتى الاحتلال الجزئي .

وعندما نفكّر في ضحايا ذلك الصراع فهل يمكن لنا أن نذعن لفكرة أنه لم يعد هناك ما يبرر المفاوضات ، وبالتالي ان ما لدينا من توقّعات ، ليست ، دون شك ، سوى تدهور الحالة ؟ ان وفد بلادى يفهم تماما مشاعر المرارة والاحباط التي عبّرت عنها العديد من الوفود الافريقية هنا ويشاطرها تلك المشاعر . وعلى الرغم من ذلك فقد هبّت في الربيع الماضي رياح التفاؤل . ولكن في حقيقة الأمر أن الأمل في تحقيق تسوية سريعة للمشكلة قد أحبط .

بيد أن فرنسا ترى ، كما قال رئيس الجمهورية ، فرانسوا ميتران في هذا المعنى بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ، " انه على الرغم من صعوبة اللعبة فانها لم تنته " وان " التنازلات تظل ممكنة " .

ولا بد لجنوب افريقيا أن تدرك أنها لا تستطيع استخدام القوة لحل مشاكلها كما فعلت في مابوتو في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر أو اللجوء الى لغة التهديدات كما فعل ممثلها هنا بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر . ان القوة والاكراه ليسا أبدا الأساس الذى تقوم عليه التسويات الدائمة ، وهي التسويات المقبولة لدى الجميع .

وفي هذه المرحلة ان كل ما في وسع بلدى أن يفعله هو توجيه مناشدة قوية أخرى الى جنوب افريقيا . وحيث أن هذا البلد يؤدى بسبب مطالبه — التي أيدها الآخرون — بالمفاوضات الى طريق مسدود ، فانه ينبغي له الآن أن يقدّم البوادر التي تفضي الى التوصّل الى اتفاق والى تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل التسوية في ناميبيا .

السيد لينغ كنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : انه لمن دواعي سرورى العظيم أن نراكم ، سيدى ، الممثل الموقّر للمملكة الأردنية الهاشمية ، ترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر . ان هناك صداقة وطيدة قائمة بين بلدينا وشعبينا . وقد قام جلالة الملك حسين منذ فترة وجيزة بزيارة ناجحة للصين عززت علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين الصين والأردن . وانني لعلى اقتناع بأنكم بفضل موهبتكم الرائعة وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة سوف تديرون بصورة ناجحة أعمال المجلس في اضطلاعه بمسؤولياته الهامة خلال هذا الشهر .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا كي أعرب عن تقديرى لسلفكم ، السفير سينكلير ، ممثل غيانا ، على مساهمته في الوفاء بمسؤوليات المجلس الجسيمة طيلة شهر أيلول/سبتمبر . واننا أعجبنا أيّما اعجاب بما تحلّى به من قدرات في ادارة عمله .

لقد حضر اجتماعات مجلس الأمن المتعلّقة بناميبيا والمعقودة في شهر أيار/مايو الماضي زهاء ٢٠ وزيرا للخارجية من البلدان الافريقية وبلدان عدم الانحياز . وبتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ اتخذ المجلس القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) الذى يرد فيه :

" يقرر تفويض الأمين العام في اجراء مشاورات مع الأطراف في وقف اطلاق النار المقترح ، بهدف ضمان وتعجيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " .

لقد قام الأمين العام السيد بيريز دى كوييار وفقا للولاية التي أوكلها اليه مجلس الأمن والمشاورات التالية مع الأطراف المعنية بزيارة جنوب افريقيا وناميبيا وانغولا في النصف الثاني من شهر آب/أغسطس وقدّم بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس تقريرا مفصّلا عن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) وهو وارد في الوثيقة S/15943 . واننا نقدّر أيما تقدير جهود الأمين العام الرامية الى تنفيذ القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) بغية تحقيق الاستقلال لناميبيا في وقت مبكّر .

وقد ذكر الأمين العام في ختام تقريره ما يلي :

" وفيما يتعلّق بالفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، فان هذه المشاورات المطوّلة والمكثّفة قد أدّت الى حل كل المسائل المعلّقة تقريبا . والواقع أننا لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (S/15943 ، الفقرة ٢٤)

وحيث أن جميع المسائل المعلّقة قد حلّت فلابد أن يمكن ذلك من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) على الفور ، ولكن هذا ليس هو الحال . وكما ذكر الأمين العام :

" . . . ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلّق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من انغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥)

لقد انقضت خمس سنوات منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد عملت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة جاهدة طيلة هذه الفترة للنهوض بخطة الأمم المتحدة . وينال موقفها المسؤول استحسان وتأييد المجتمع الدولي . وقدّمت كل من حكومة انغولا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تعاونهما الكامل الى الأمين العام خلال زيارته للجنوب الافريقي ، مما أظهر مرة أخرى رغبتهما الصادقة في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والتسوية السلمية لمسألة ناميبيا .

ان نظام جنوب افريقيا العنصرى هو الذى يعرقل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) خلال السنوات الخمس الماضية . لقد أثارت سلطات جنوب افريقيا مرارا في المفاوضات المتعلّقة بتنفيذ ذلك القرار مسائل جانبية وانتحلت شتى الأعذار للحيلولة دون التوصّل الى اتفاق بشأن المسائل الوثيقة الصلة . ان ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا هو الحجة الرئيسية التي تسوقها سلطات جنوب افريقيا منذ خمس سنوات أو أكثر لاعاقة تنفيذ القرار . ومن المعروف بصورة عامة انه ليس هناك ما يبرر ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، وهما مسألتان مختلفتان في طبيعتهما . كيف يمكن أن يحرم بلد من استقلاله بسبب وجود قوات أجنبية في بلد آخر ؟ ان هذه الحجة التي تسوقها سلطات جنوب افريقيا قد دحضت بالكامل في اجتماعات مجلس الأمن التي عقدت في شهر أيار/مايو الماضي وفي الاجتماعات الدولية الأخرى أيضا . ان موقف سلطات جنوب افريقيا غير المعقول لا ترفضه وتدينه بشدّة سوابو ودول خط المواجهة فحسب ، بل يعارضه المجتمع الدولي معارضة شديدة أيضا .

لقد أبدى معظم اعضاء فريق الاتصال الغربي عدم موافقتهم على هذا "الربط". ولكن ، من المؤسف انه لا يزال هناك عضو دائم في مجلس الأمن يؤيد هذا الموقف غير المعقول الذى تتمسك به سلطات جنوب افريقيا ، مما زاد من عنطرستها .

ومما يستحق توجيه انتباهنا اليه بصورة خاصة هو ان سلطات جنوب افريقيا ، في الوقت الذى تعوق فيه خطة الأمم المتحدة ، تصعد مخططاتها "للتسوية الداخلية" . ان هذه السلطات تحاول منذ سنوات ان تتبنى عملاء لها . وهي تحاول الآن ، بعد انهيار "مجلس الوزراء" في بداية هذا العام ، هذا المجلس الذى نصّبته بنفسها ، ان ترسم مخططا آخرا لاقامة "مجلس دولة" ، من أجل "صياغة الدستور" .

لقد قامت سلطات جنوب افريقيا بغزوات مسلحة وأنشطة سياسية تخريبية متكررة ضد أنغولا وبلدان مجاورة اخرى ، محاولة تخويفها وجعلها تتوقف عن تقديم الدعم للقضية العادلة لشعب ناميبيا . لا تزال قوات جنوب افريقيا تحتل جزءا من اراضي جنوب انغولا . وان هجومها الاخير على مساكن افراد من جنوب افريقيا في مابوتو ، عاصمة موزامبيق ، يعد مثالا آخرا لاستخدام العنف ضد سيادة موزامبيق وسلامة اراضيها ، وجريمة اخرى ضد شعوب جنوب افريقيا وموزامبيق . وعلاوة على ما سبق فان هذه السلطات قامت بشكل دائب باعمال تخويفية وتخريبية بل قامت بفرض حصار على ليسوتو ، المحاطة جغرافيا بأراضي جنوب افريقيا وان الأعمال التخريبية التي ترتكبها ضد دول خط المواجهة الاخرى لم تنقطع على الاطلاق . وهذه الاعمال الخبيثة من جانب سلطات جنوب افريقيا تشكل السبب الجذرى للاضطرابات السائدة في الجنوب الافريقي .

ان وفد الصين يدين بقوة سلطات جنوب افريقيا لاعاقتها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ويعارض بشدة الموقف غير المعقول لربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . اننا نؤيد بقوة الشعب الناميبي ، الذى يشن كفاحا عادلا من أجل استقلاله الوطني وتحرره بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ونؤيد المطالب العادلة والمقترحات الصحيحة التي قدمتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والبلدان الافريقية . كما يؤيد وفد الصين فرض جزاءات الزامية ضد سلطات جنوب افريقيا من جانب مجلس الأمن ، بموجب الاحكام ذات الصلة الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ونحن على اقتناع بانه ليس هناك قوة على سطح الأرض يمكن أن تمنع ناميبيا من نيل استقلالها وحريتها .

الرئيس : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد تينوكو فونسيكا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى الرئيس ، بادئ ذى بدء ، أود ان اعرب لكم عن مدى سعادة وفد بلادى لرؤيتكم تترأسون أعمال هذا المجلس . اننا على ثقة كاملة بمؤهلاتكم وقدراتكم الدبلوماسية وعلى اقتناع بان قيادتكم ستؤدى بنا الى الوصول بشكل فعال الى النتائج المنشودة من هذه المناقشة .

كما اننا نحيي السفير نويل سينكلير ونثني عليه لعمله الذى يستحق الاعجاب خلال الشهر الماضي عندما ترأس أعمال المجلس .

ان الاحتلال الاستعمارى لناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، والانتهاك الدائم والمستمر لحقوق الشعب الناميبي ، والمحاولات الرامية الى وضع استقلال ذلك الاقليم في اطار المواجهة بين الشرق والغرب ، كل هذه الأمور ، تجمعنا مرة أخرى في الوقت الذى يحدث فيه تدخل جديد في بلد كاريبي ينحدر من سلالة افريقية . وهو تدخل يضعف القانون الدولي ومبدأ عدم التدخل بجميع اشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

فيما يتعلق بناميبيا ، فاننا نواجه الآن تحديا جديدا ونعطي فرصة جديدة لنظهر للجنس البشرى ان وجودنا يستجيب لحاجات العالم الجديد الذى يعاني من الاضطراب .

لقد تم مرارا وتكرارا تجاهل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع حد للاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وتم بطريقة أو بأخرى ، تحاشيها . وفي كل مرة تعجز فيها العقلية القمعية للعنصريين في بريتوريا عن ايجاد ذرائع جديدة ، تقوم الولايات المتحدة باعطائها عناصر جديدة .

وهناك شعور واسع الانتشار ، يشترك فيه الاصدقاء والخصوم على حد سواء ، بان الولايات المتحدة ، في النهاية ، هي المسؤولة عن استمرار تجاهل جنوب افريقيا لقرارات مجلس الأمن ، وخاصة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهي المسؤولة ، لذلك ، عن استمرار وضع

ناميبيا بوصفها مستعمرة تابعة لجنوب افريقيا ، ووطنا مستعبدا وقع ضحية لا قسى أنواع الاستغلال من قبل الشركات عبر الوطنية الغربية ، ورهينة لحماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة والحفاظ عليها .

في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، عندما أفشلت جنوب افريقيا محادثات جنيف طعنت في نزاهة الأمم المتحدة . وكانت الأسباب الحقيقية لهذا الاتجاه هي المحاولات الرامية الى وضع نظام عميل في ناميبيا يضمن ادامة السيطرة وأعمال النهب والاخضاع الاستعمارية وحماية المصالح الجائرة التي اشرنا اليها سابقا .

وبالصبر والمرونة والاسلوب المثالي الذى اتبعته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا البطل ، وبتأييد الأمم المتحدة أمكن التغلب على العقبات التي اعترضت طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وحين تم تحقيق تقدم كبير ، ظننا ، ربما بسذاجة مفرطة ، ان كل شيء اصبح جاهزا لتحقيق استقلال ناميبيا . وظننا ان هذه العملية العظيمة ، التي تضع اليوم مرة أخرى فعالية منظمتنا في محك الاختبار ، ستوفر بسرعة النتائج التي تطلعنا اليها جميعا . وربما كنا قد نسينا قدرة بريتوريا وحليفتها الولايات المتحدة على المناورة .

وعندما اقترب موعد الاتفاق ، اعطت الولايات المتحدة جنوب افريقيا ذريعة أخرى لابطاء تنفيذ خطة الاستقلال ، الا وهي : وجود القوات الكوبية في انغولا واعتبار انسحابها شرطا مسبقا لمنح ناميبيا الاستقلال . ولا حاجة بنا الى القول بأن هذه المسألة لم ينظر فيها من قبل ، وان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى قبلته جنوب افريقيا والذى صوتت الولايات المتحدة لصالحه ، لم يتضمن أية اعتبارات من هذا القبيل .

وخلال المناقشة العامة الاخيرة في الجمعية العامة ، رفض أبرز ممثلي المجتمع الدولي المحاولات الرامية الى جعل استقلال ناميبيا مرتبطا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا المستقلة وذات السيادة التي تتعرض للهجمات العسكرية .

لقد قال أحد ابناء افريقيا البارزين ، ورجل الدولة والسياسي المحنك ، وأحد رواد حركة عدم الانحياز ، الرئيس جوليوس ك . نيريرى ، عندما اشار الى هذا الموضوع ما يلي :

" نحن نعرف أن جنوب افريقيا قد انتهجت ، بتشجيع من عضو دائم في مجلس الأمن ، هذه السياسة طيلة العامين المنصرمين ، ونحن نعرف أنه بفضل تشجيع تلك الدولة لا تزال جنوب افريقيا تصر على تعنتها " . (A/38/PV.14 ص ٧) . ثم قال ما يلي :

" . . . ان أنغولا دولة مستقلة ذات سيادة عانت من العدوان الخارجي منذ اللحظة الأولى لولادتها . وان لها الحق في أن تقرر بنفسها احتياجاتها الدفاعية . وانه يتعين على الأمم المتحدة رفض المحاولات الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بقرارات أنغولا السيادية " . (المرجع نفسه) .

ان الولايات المتحدة وجنوب افريقيا تجرأتا - بصلف بالغ - على طلب انسحاب القوات التي تساعد أنغولا في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الذي تشنه ضدها جنوب افريقيا انطلاقا من الاراضي الناميبية . ان جنوب افريقيا تغزو وتهاجم أنغولا وتحاول زعزعة استقرارها وهي تموّن وتدعم العمليات التي تقوم بها القوات المناهضة للثورة التي خصصت لها جزءا من ناميبيا في خطة تقسيم بشعة كانت جنوب افريقيا تفكر فيها منذ عدة أشهر . ونحن نذكّر بأن هناك اجزاء من اراضي جنوب انغولا تحتلها قوات جنوب افريقيا منذ عام ١٩٨١ .

ان العنصريين في بريتوريا هم أنفسهم الذين شنوا قبل عامين عملية " بروبيتا " المشينة ضد شعب انغولا . وفي ٢٣ آب/اغسطس شن التوسعيون في جنوب افريقيا غزوا ضد ذلك البلد الشقيق اشترك فيه أكثر من ١١ ألف جندي واستخدمت فيه كمية هائلة من العتاد الحربي تتناسب مع عملية الابادة التي خططوا لها ،بما في ذلك الدبابات والطائرات والطائرات العمودية الى آخره . ولا يزال العدوان مستمرا . وبالرغم من ذلك فان واشنطن وبريتوريا تطالبان بسحب القوات التي تساعد أنغولا على مواجهة ذلك العدوان . وليس من الصعب تخيل الهدف الحقيقي لهذه المطالب . فهي تشكل جزءا من السياسة الامبريالية التي تطالب الدول المستقلة التي تتعرض للهجوم بأن تتخلى عن حقها في الدفاع عن النفس . ان انغولا ونيكاراغوا مثالان بالغا الوضوح على ذلك .

ان بلادي التي تدرك المعاناة الناتجة عن العدوان تؤيد أنغولا حكومة وشعبا في كفاحها ، وتسلم بحقها في الحصول على الوسائل الضرورية للدفاع عن استقلالها وسيادتها . وتمشيا مع ذلك الموقف المبدئي فان القائد دانييل اورتيغا سافيدرا منسق المجلس السياسي لحكومة التعمير الوطني في جمهورية نيكاراغوا ذكر ما يلي في خطابه امام الجمعية العامة في ٢٧ ايلول/سبتمبر :

" ان النظام العنصري في بريتوريا — بموافقة وتشجيع حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومات أخرى تعرب ، بشكل يدعو الى الاستغراب ، عن قلقها بشأن حقوق الانسان ، يهاجم ويغزو موزامبيق وأنغولا وزامبيا وزمبابوي وسيشيل وليسوتو وبوتسوانا وسوازيلند ، في محاولة لتعزيز واستمرار الفصل العنصري والتفرقة العنصرية . ان نيكاراغوا تدين النظام العنصري في جنوب افريقيا وتتضامن مع دول خط المواجهة في عزمها على تحقيق التحرر الكامل للجنوب الافريقي .

"وبنفس الطريقة ،نؤيد كفاح شعب ناميبيا وممثله الشرعي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ،ونطالب بالتنفيذ السريع لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما طالبت منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر قمتها الأخير" . (A/38/PV.7، ص ٢٨ — ٣٠)

اننا نتفق تماما مع وجهة نظر الأمين العام الواردة في تقريره الى مجلس الأمن في ٢٩ آب/اغسطس من هذا العام عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والقرار ٤٣٩ (١٩٧٨) ووفقا لوجهة النظر هذه ان الحل السلمي لمشكلة ناميبيا هو مفتاح الطريق الى بزوغ مستقبل سلمي تعاوني لجميع بلدان المنطقة ، وأن عدم الاستقرار والنزاع الناجمين عن العجز عن حل هذه المشكلة كانت لهما نتائج مفجعة في البلدان المجاورة خصوصا انغولا . وعلاوة على ذلك فاننا نتفق مع الأمين العام الذى يذكر في نفس التقرير :

" على أن موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا " . (S/15943 ، الفقرة ٢٥)

اننا نؤيد تأييدا قاطعا جهود الأمين العام ومحاولاته الرامية الى مساعدة الشعب الناميبي في الحصول على استقلاله .

ان هذا المجلس يتحمل مسؤولية أساسية في هذه المسألة ، لذلك ينبغي له أن يتخذ تدابير فورية ، وأن يؤكد من جديد أن خطة استقلال ناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تمثل الاساس الحقيقي الوحيد لحل المشكلة . كما ينبغي له أن يطالب بتنفيذ هذا القرار وان يرفض رفضا قاطعا وصريحا محاولات جنوب افريقيا والولايات المتحدة لربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، وان يعلن ان هذا الامر لا يقع الا داخل نطاق القرارات السيادية لحكومة انغولا . وينبغي للمجلس أيضا أن يكشف سلسلة المناورات التي تستهدف الابقاء على السيطرة الاستعمارية وادامتها . ان حركة عدم الانحياز في اجتماعها الذى عقدته في هذه المدينة على المستوى الوزارى خلال هذا الشهر ، قد أشارت الى هذه الحالة بعبارات شديدة الوضوح . لقد شجبت في هذا الاجتماع مناورات جنوب افريقيا الرامية الى تعزيز سيطرتها على هذا الاقليم ، كما شجبت انشاء جنوب افريقيا لما يسمى بمجلس الدولة في ناميبيا لوضع دستور للاقليم ، منتهكة

بذلك قرارات الأمم المتحدة . وحثت الدول الأعضاء على الا تسلم بهذه المناورات . وفي تلك المناسبة أيضا أعلنت حركتنا بصورة قوية عن موقفها فيما يتعلق بوجود القوات الكوبية في انغولا بالعبارات التالية :

" يأسف الاجتماع لاستمرار العجز عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) التي تشكل الأساس الوحيد للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا . كما أنه يرفض بصفة خاصة المحاولات الأخيرة التي قامت بها بعض الدول المعنية لاقحام عناصر غريبة في مسألة ناميبيا . ان المحاولات الرامية الى ايجاد ربط أو موازاة بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا تعتبر - الى جانب انها لا تتسق مع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) - تدخلا في الشؤون الداخلية لأنغولا ، ولا يمكن قبولها " .

ان نيكاراغوا تعتبر أن جميع الصعوبات الحقيقية ، مثل الاتفاق بشأن النظام الانتخابي وتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتحديد مكانه ، قد تم التغلب عليها . وبعبارة أخرى فان جميع المشاكل التي تتطلب اجراء مناقشة في اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تم الان الاتفاق بشأنها . وهناك بعض التفاصيل الصغيرة التي لا يفترض ان يترتب عليها صعوبات كبيرة . ومع ذلك فان الافارقة يعرفون ، حق المعرفة ، الذين يقفون وراء هذه المسألة . لقد ذكرت صحيفة " نيو افريكان " في عددها الصادر في تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام انه حتى لو تم التوصل الى اتفاق في مجلس الأمن ، يمكن توقع أن تثير الولايات المتحدة مسألة وجود القوات الكوبية في انغولا ، وبالتالي تحبط عملية استقلال ناميبيا . وبطبيعة الحال يمكننا أن نتوقع أى شيء عندما تشترك الولايات المتحدة مع جنوب افريقيا في " الحل الوسط البناء " وهو الذى عبرت عنه حكومة الولايات المتحدة بصورة ملموسة بموافقتها على عقود تبلغ قيمتها العديد من الملايين مع الشركات الامريكية عبر الوطنية لكي توفر التدريب والخدمة وقطع الغيار

للمنشآت النووية في جنوب افريقيا ، مما يمثل انتهاكا فاضحا لحظر الأسلحة الذى قرره هذا المجلس ضد جنوب افريقيا . وبالتالي فان الولايات المتحدة تدعم القدرة النووية لرجل الشرطة التابع لها في تلك المنطقة ، الذى يرفض ان يوقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والذى لا تخضع منشآته النووية للرقابة الدولية وبالتالي يشكل تهديدا خطيرا للأمن الافريقي .

ونود أن نؤكد موقفنا بكل وضوح . اننا نطالب بالتنفيذ الفورى للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما نعرب عن تضامننا مع كفاح شعب ناميبيا ومثله الحقيقي الشرعي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ومع دول خط المواجهة . وندين أعمال العدوان التي يرتكبها العنصريون في بريتوريا ضد هذه الدول ، وكان آخرها ما ارتكب ضد مكاتب المؤتمر الوطني الافريقي في مابوتو عاصمة موزامبيق ، مما يهدد سيادة هذا البلد الشقيق وسلامته الاقليمية . اننا نشعر انه اذا ما استمرت جنوب افريقيا في موقفها المتحدى وغير الرشيد ، كما هو واضح من بيانها المتعجرف الذى أدلت به مؤخرا أمام هذه الهيئة ، سيتعين على مجلس الأمن ان ينظر في اتخاذ تدابير لازمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس : أشكر ممثل نيكاراغوا على كلمته ،وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الي .

ليس هنالك من متكلمين آخرين مسجلين على قائمتي لهذه الجلسة . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة مناقشة بند جدول الأعمال ، في الساعة الثالثة والربع بعد ظهر اليوم ، الثلاثاء ٢٥ من تشرين الاول/اكتوبر ، واعلن عزمي على بدء الجلسة في الوقت المحدد .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠